جنان عبدو

الحركة النسوية الفلسطينية في اسرائيل

بين عامل التغيير والقدرة على التأثير*

مقدمة

بعد عشر سنوات تقريباً من الإعلان عن الحركة النسوية العبرية في اسرائيل، بدأت أولى التجمعات النسوية العربية بالتشكل، وقد مرت هذه التحركات النسوية، حديثة العهد، بعدة مراحل خلال تشكّلها، ومنها ما لا يزال يمر بتحولات تنظيمية وفكرية جراء المتغيرات السياسية والاجتماعية، وبسبب الواقع السياسي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني داخل اسرائيل.

تتميز هذه الأطر عن الأطر النسوية غير العربية، بكونها تتعامل مع القضية النسوية من خلال بعدين ـ الاجتماعي والسياسي، حيث يتنافس الطرحان النسوي والقومي على مكان الصدارة في برامج عملها.

تميزت فترة أواخر الثمانينيات، بشكل عام، بارتفاع ملحوظ في عدد الجمعيات والأطر الأهلية الفاعلة في الحقل، بما فيها الأطر والجمعيات الأهلية النسائية، ولم يكن ذلك صدفة، حيث لم تجد النساء بشكل عام مكاناً وحيزاً داخل الأحزاب فبحثت لنفسها عن أطر بديلة تمكنها من العمل، واسماع الصوت، والتأثير، وأن تكون في موقع صنع القرار. فالأحزاب تعتمد في تركيبتها وائتلافاتها على البنى الاجتماعية القائمة على الحمائلية والطائفية وتراعيها، وتهمش المرأة ودورها ولا تعطيها امكانية التنافس على مواقع صنع القرار فيها، رغم أن كافة الأحزاب والحركات السياسية العربية داخل اسرائيل اتبعت نموذج تشكيل أطر نسائية بجانبها. إلاّ أن هذه الأطر لم تكن إلا أذرعاً لهذه الحركات والأحزاب، وبالتالي امتداداً فكرياً لها، وعليه، فقد طغى المطلب الوطني على المطالب الأخرى الخاصة بمسألة تحرر المرأة، وهمّشت القضايا الأخرى كمكافحة العنف ضد النساء لصالح القضية الوطنية خوفاً من تمزيق وحدة الصف المرجوة، وكأن الوحدة بين الأطر السياسية تقوم على مسايرة البنى الاجتماعية القائمة.

نعرف من الأطر النسائية السياسية في تلك الفترة«لجنة المرأة العربية

* قدمت ضمن يوم دراسي عقد في مركز الجليل بحيفا

التقدمية» التي تأسست سنة ١٩٨٤ وكإطار تابع لحركة «ابناء البلد» و«حركة النساء الديمقراطيات» التابعة للحزب الشيوعي وقد تشكلت في فترة زمنية سابقة.

تهدف هذه المداخلة الى تسليط الضوء على نقاط وعوامل مهمة أثرت وما زالت تؤثر على بلورة حركة نسوية في اسرائيل، ومنها ما أعاق ويعيق هذا المسار أو يمنع استمرارية وتطور بعضها. وسيظهر هذا من خلال استعراض أربعة نماذج للعمل على قضايا نسائية منذ أواخر الثمانينيات:

ـ النموذج الأول ـ تشكلات نسوية عربية داخل أطر نسوية غير عربية.

ـ النموذج الثاني ـ أطر نسوية عربية.

ـ النموذج الثالث ـ ائتلاف جمعيات وهيئات وأفراد، نساءً ورجالاً، حول قضية نسوية محددة هي محاربة ممارسات ومفاهيم «شرف العائلة».

ـ النموذج الرابع ـ اطار نسائي يعالج قضايا المرأة المختلفة، لكنه لا يعرف نفسه كنسوي ويدعو الى التعددية في تركيبته.

فيما يلي تحديد للنقاط والعوامل المؤثرة على بلورة حركة نسوية عربية في اسرائيل:

* نخبوية هذه الأطر وأثر ذلك على اتساع أو عدم اتساع قاعدتها.

* كون الخطاب النسوي يختلف عمّا هو سائد ثقافياً في المجتمع العربي يؤدي أحياناً الى زعزعة قيم ومبانٍ اجتماعية، ولهذا تأثير على تقبل المجتمع لهذا الخطاب وكيفية تعامله معه.

* عدم قدرة الأطر النسوية على ترجمة فكرها بشكل يتيح لشرائح المجتمع الأخرى أن تتبناه.

* اشكالية القومي والنسوي في طرح الحركات النسوية.

* الخطاب الأحادي أمام التعددية المنشودة.

* تمركز هذه الأطر غالباً في المدن الكبرى، وبعدها عن مقر التجمعات النسائية في القرى العربية، خاصة انها لم تُقم لها فروعاً في هذه القرى.

ومن الجدير ذكره، ان بعض التنظيمات التي سأتطرق لها تقدم خدماتها على المستوى القطري، لكنها تحافظ في هيكليتها على مبنى قاعدة يتمركز عادة في المدن الكبرى.

تجمعات نسوية عربية داخل أطر نسوية غير عربية

تشكلت في أواخر الثمانينيات أولى بوادر التحركات النسوية العربية، وذلك من خلال الأطر النسوية القائمة من قبل في المجتمع الاسرائيلي.

اتخذت هذه التحركات في البداية طابع تجمعات لنساء عربيات نشطن داخل الاطار النسوي العام ـ اليهودي. عملت هؤلاء الناشطات، في الفترة الأولى، على اقامة أولى خطوط الطوارئ لضحايا الاعتداءات الجنسية من العربيات، ولقيت هذه المبادرات التشجيع من قبل نسويات يهوديات في هذه الأطر..

أقيم أول هذه الخطوط في القدس سنة ١٩٨٧، وبعدها بسنة واحدة ١٩٨٨ تمت اقامة الخط العربي الثاني ضمن اطار قائم في حيفا.

عملت هذه الخطوط على تقديم المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية من النساء في الوسط العربي.

شهدت هذه الفترة اقامة خطوط أخرى على النمط ذاته، حيث أقيم الخط الأول للنساء المضروبات الذي أعطى خدمات للنساء العربيات من قبل نساء عربيات، وكان ذلك سنة ١٩٩٠ في حيفا.

جزء من هذه التنظيمات ـ الخطوط توقف عن العمل وجدد نشاطه لاحقاً كخط الطوارئ في القدس، ومنها من أعلن انفصاله عن الاطار المشترك، كما حدث في مركز حيفا الذي انبثقت عنه لاحقاً مجموعة «السوار». ومنها من ما زال يعمل حتى اليوم، مثل خطوط الطوارئ للنساء المضروبات في حيفا.

مميزات هذه الأطر:

ـ أطر يهودية عربية مشتركة في مبناها .

ـ أطر خدماتية أحادية الجانب، تعالج قضية عينية وهي العنف ضد النساء.

ـ تمركزت هذه الأطر جغرافياً في المدن الكبرى ـ القدس وحيفا.

يجدر القول لدى تقديم هذه الأطر ان عملها كان معقداً وجريئاً كونه يطرح قضايا صعبة وغير عادية عانت منها شريحة كبيرة من النساء اللاتي لم يقدرن ولم يفكرن انه بامكانهن احداث تغيير في وضعهن، كشفت هذه الأطر عن مواضيع صعبة لم يرغب المجتمع في معالجتها وفضّل الصمت ازاءها وتجاهلها.

من نجاحات هذه الخطوة أنها:

ـ عملت على كسر حاجز الصمت المفروض على الموضوع.

ـ فرضت واقعاً جديداً من التعامل مع موضوع العنف ضد النساء على أنه واقع وظاهرة غير نادرة في مجتمعنا تتطلب معالجة ملحة.

ـ مدت يد العون لكثير من النساء ضحايا هذه الاعتداءات، وشجعتهن على كسر حاجز الصمت المحيط بقضية العنف.

إلا أن هذه الأطر ـ المشتركة، على حدّ سواء، لم تستطع أن تتحول الى أطر شعبية ذات قاعدة جماهيرية واسعة داخل الوسط العربي، وبقيت أطراً بعيدة، تعطي خدماتها لجمهور محدد من المجتمع، بل لشريحة معينة من النساء في هذا المجتمع ألا وهي النساء المعنَّفات. ومن العوامل التي أدت الى ذلك:

ـ تركزت هذه المراكز جغرافياً في المدن الكبرى كحيفا والقدس، وبقيت بعيدة عن المجتمع السكاني في القرى العربية، فكان من الصعب الوصول اليها عملياً، خاصة للنساء غير المستقلات اقتصادياً أو من ناحية امكانيات التنقل والتحرك.

ـ لم تحاول هذه المراكز اقامة فروع لها داخل القرى، ما حدّ من امكانية شريحة كبيرة من النساء الوصول اليها والتفاعل داخلها، ولذلك اقتصر جمهورها على أولئك القادرات على الانضمام والتطوع في ساعات مرنة، وعلى الأغلب اقتصر على جمهور الطالبات الجامعيات اللاتي يدرسن في الجامعات في تلك المدن.

ـ خطاب هذه الأطر، بحدّ ذاته، غريب عن المجتمع، اضافة الى أنه يهدد مبنى العائلة بدعوة النساء لرفض العنف المنزلي ومقاومته على حساب مصلحة العائلة، ويؤدي بذلك الى خلخلة النظم الاجتماعية الأبوية التقليدية السائدة وتوازن القوى داخل المجتمع والعائلة.

ـ كون الخطاب أحادي الجانب، يعالج قضية عينية ويتوجه لجمهور النساء، ولشريحة خاصة منهن، صعّب وأعاق بل ومنع امكانية مساندة وانضمام رجال ذوي فكر تقدمي و/ أو نسوي ـ حتى لو القلائل منهم ـ إلى هذه الأطر والحركات. وبقيت الإمكانية الوحيدة للرجال للمساندة هي التعاطف من بعيد. رغم ان الجانب الآخر للصورة هو حاجة النساء الفعالات لمواقع لا يتبارزن فيها مع الرجال، وحاجة النساء الضحايا للخصوصية والسرية.

ـ حقيقة ان هذه المراكز تقدم بالأساس خدمات خطوط طوارئ«للنساء في ضائقة» أدت الى أن يقتصر جمهورها بحدّ ذاته على قلة من النساء المعنّفات.

أطر نسوية عربية مستقلة منذ تأسيسها

نلاحظ منذ بداية التسعينيات نهضة / هبة أخرى لأطر وتشكيلات نسوية. ما يميز هذه الأطر في هذه المرة هو:

ـ كونها أطراً أقيمت من البداية من قبل نساء عربيات وكان جمهور هدفها النساء العربيات.

ـ غالبيتها لم تضع القضية النسوية بمعزل عن القضية القومية ـ الوطنية.

ـ برزت لدى غالبيتها النزعة الى الاستقلالية من التبعية لأطر اخرى، سواء الحزبية منها أو المختلطة مع الرجال أو اليهودية، أي لتأطرات أخرى ممكن أن تهمش نسويتها أو تحد منها.

في سنة ١٩٩٠ شكّلت مجموعة من النساء من منطقة المثلث تنظيم «جفرا». غالبية هؤلاء كن زوجات/ بنات نشيطي حركة سياسية محلية تدعى «النهضة»، وكما تقول احدى مؤسسات التنظيم في مقابلة أجرتها معها جريدة «يديعوت أحرونوت» في الفترة المذكورة عن فكرة اقامة جسم نسائي بدون رجال «... سرعان ما اكتشفنا انه لا يمكن العمل معاً، وعادة ما اقتصر عملنا في النشاطات المشتركة على جلي الصحون...»

ـ كان هذا التنظيم موسمياً سرعان ما توقف عن العمل ولم يعرف عن فعالياته أو نشاطاته حتى النشيطات أو الأطر النسوية الأخرى. كثير من الناشطات النسويات من المنطقة نفسها لا يذكرن له أية نشاطات.

ـ لقد برز هذا الاطار اعلامياً في بداية طريقه، وخاصة في الإعلام العبري الذي سارع الى ابرازه كحدث مثير.

طُرحت أسئلة مثل: كيف يمكنني كنسوية أن أحدد مدى نسوية امرأة أخرى وعلى أي مقياس؟ ومن المنطلق ذاته، أثير السؤال: ما هي معايير تحديد الهوية القومية، وهل تعريف أنفسنا كعربيات أو كفلسطينيات يعني أننا قوميات أكثر؟!! وهل نحن كنسويات بحاجة الى أن نكتب في هويتنا أننا عربيات لنثبت عروبتنا أو فلسطينيات لنثبت فلسطينيتنا؟ ولمن؟ ولماذا هناك حاجة لاثبات ذلك؟؟.

في سنة ـ ١٩٩١ ـ أقيم تنظيم «الفنار» الذي ركز في برنامج عمله على الهوية القومية ـ الوطنية والنسوية.

جاء في برنامج عمل الفنار : «.. ان ضرورة الربط المحكم بين النضال الاجتماعي والوطني ليست بمسألة تكتيكية وانما توجه استراتيجي لا بديل عنه لتحقيق الديمقراطية..». وورد أيضاً: «.. من هذا السياق يؤدي فهم الربط المحكم بين النضال القومي والنضال الاجتماعي الى حتمية وضرورة بناء تنظيم نسوي ـ فلسطيني..». وجاء أيضاً: «.. ان حجر زاوية نسويتنا هو استقلالنا. فتنظيمنا مستقل عن جميع التنظيمات والأحزاب القائمة ولا يؤيد أي برنامج سياسي ولا أي تنظيم أو حزب..».

عملت نشيطات «الفنار» من خلال فروع ثلاثة في حيفا، القدس ويافا وقدمن المساعدة المباشرة للنساء خاصة ضحايا العنف والاعتداءات الجنسية، ونشطن لعدة سنوات حيث توقف عمل المجموعة كتنظيم. وبناء

على حديث مع احدى النشيطات المؤسسات فيه فإن هناك رغبة بإعادة بنائه مجدداً.

ـ لقد نجح «الفنار» اعلامياً واثر على وسائل الاعلام وخاصة العبرية، التي اهتمت بالتجديد الذي تجسد في الربط بين الراديكالية الاجتماعية والقومية.

ـ عالج تنظيم «الفنار» قضايا خاصة وبالغة الحساسية كختان البنات وظاهرة القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة. وتبنى في مجابهته لهذه القضايا آليات عمل راديكالية أيضاً كالتظاهر ورفع الشعارات ضد قتل النساء على خلفية «شرف العائلة».

ـ اضافة لذلك كان «للفنار» موقف واضح، من القضية القومية وكانت ناشطات التنظيم يصدرن بيانات سياسية في مناسبات سياسية جماعية مثل يوم الأرض وذكرى النكبة..

في سنة ١٩٩٢ تأسست جمعية نساء ضد العنف ومقرها في الناصرة. منذ الإعلان عن قيامها تهدف الجمعية الى «تطوير مكانة المرأة في المجتمع، والكشف عن ظاهرة العنف ضد النساء وكسر طوق الصمت حولها» من خلال نشر احصائيات ومعلومات وأبحاث، اضافة الى تقديم الخدمات للنساء والفتيات ضحايا العنف، واقامة أطر مناسبة تؤمن الحماية لهن.

من أنشطة الجمعية كما ورد في منشوراتها «تفعيل ملجأ للنساء المضروبات وأطفالهن وملجأ «للفتيات في ضائقة» والبيت الانتقالي ومركز مساعدة ضحايا العنف الجسدي والجنسي، اضافة لدورات تدريبية ومحاضرات».

بعد ذلك بسنوات وتحديداً في سنة ١٩٩٧ تعلن «السوار ـ الحركة النسوية لضحايا الاعتداءات الجنسية» عن تأسيسها بواسطة مجموعة من النساء اللاتي نشطن في مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية في حيفا واللاتي قررن الانفصال، حيث شددن على: «أهمية العمل المنفصل لابراز المشكلة وللمطالبة بالاعتراف بوجودها في مجتمعنا وبالتالي بضرورة معالجتها».

في نشرتهن الأولى من صيف ١٩٩٧ أعلنت مؤسّسات السوار «لم يكن هدفنا، من خلال عملنا في المركز المشترك، التعايش، بل كان التعايش وسيلة لتحقيق أهدافنا ومنفذاً للعمل على الموضوع، لكن وللأسف لم تثبت الوسيلة نجاعتها، حيث هدر الكثير من طاقاتنا في محاولة لحل اشكالات وخلافات منبعها التعايش...».

كما صرّحن انه «.. لم تثبت التجربة نفسها، رغم ان النسوية تدعو الى عدم التمييز على أنواعه، لكن لم يكن بالامكان التغاضي دائماً عن انتمائنا للأقلية الفلسطينية التي تعاني القمع والتمييز من الأكثرية اليهودية، مع الأخذ بالحسبان ان النساء اليهوديات ينتمين للتيارات القامعة..».

تعمل حركة السوار على تقديم خدماتها على المستوى القطري، اضافة لتفعيل خط طوارئ وتقديم المساعدة لضحايا الاعتداءات. وتقوم الحركة بنشاطات متعددة أخرى كتقديم المحاضرات/ ورشات عمل ودورات مختلفة في مجال عملها. وقد تميزت حركة السوار منذ تأسيسها بالنزعة الى الاستقلالية وبموقف واضح من القضية القومية.

في السنة ذاتها ـ ١٩٩٧، أُعلن في سخنين عن تأسيس جمعية «الزهراء» ـ جمعية لرفع مكانة المرأة. وجاء في أدبيات الجمعية أنها تهدف الى: «الارتقاء بأوضاع المرأة العربية ووضع احتياجاتها على رأس سلم أولويات المجتمع العربي من أجل تطورها الاجتماعي، الثقافي والسياسي والاقتصادي، ومن خلال العمل على تمكين المرأة من ممارسة حقوقها».

تعمل الجمعية على «تنظيم دورات توعية نسوية لمجموعات نسائية وفتيات، ودورات قيادة نسائية وقيادة شابة لفتيات ودورات ادارة مشاريع»، اضافة الى تنظيم مشروع البطوف السنوي لمناسبة يوم المرأة. وقد اتخذ المشروع في السنة الأخيرة بعداً اضافياً بتنظيمه كمؤتمر للمرأة العربية.

جاءت فكرة «الزهراء» من قبل مجموعة من النساء من سخنين، بادرن لاقامة مجموعة تصدٍّ لفكرة المجالس النسائية التي عمل على تعيينها داخل المجالس المحلية العربية. نجحت المجموعة في جمع توقيع ٤٠٠ امرأة على عريضة رافضة لفكرة المجالس ومطالبة بمجالس نسائية منتخبة على أساس ديمقراطي وليس مجالس شكلية معينة. من داخل هذه المجموعة تطورت الزهراء التي نشطت بشكل أساسي في قرى البطوف والشاغور في الجليل.

ـ يتميز عمل «الزهراء» بوجود قاعدة شعبية ـ جماهيرية واسعة لعملها، وقد تسجّلت مؤخراً كجمعية حقل دولية تعالج قضايا النساء. وقد نجحت «الزهراء» مؤخراً في تجنيد قرابة الخمسمائة مشاركة في مؤتمر المرأة الأول الذي عقد في اذار ٢٠٠١ في مدينة سخنين.

(ملاحظة : تجدر الاشارة انه في سنة ١٩٢٩ عقد في فلسطين وفي مدينة القدس المؤتمر الأول للنساء العربيات والذي أشرف على اقامته الاتحاد النسائي الفلسطيني برئاسة أميليا السكاكيني وزليخة الشهابي، عقد المؤتمر في تشرين الأول اكتوبر ١٩٢٩، وحضرته ٣٠٠ سيدة عربية، وقد انبثقت عن المؤتمر لاحقاً «لجنة السيدات العربيات»).

في سنة ١٩٩٨ تم الاعلان عن تشكيل/ تأسيس تنظيم «كيان ـ

ما يميز الأطر النسوية الفاعلة في الحقل هو نضوجها من خلال الحاجة والتجربة الذاتية وكون الغالبية العظمى من هذه الأطر والفاعلات فيها هن من النساء النشيطات اجتماعياً وسياسياً، وفي المنتميات للنخبة، حيث تفتقر الحركات النسائية بين صفوفها إلى النساء المنتميات للقاعدة الشعبية، إلا أنها تفتقر أيضاً إلى الباحثات والدارسات رغم التغيير النسبي والذي يبرز في الاجتهادات المتواضعة في الفترة الأخيرة.
لا تنتمي النساء الفاعلات في الأطر النسوية الى تيار نسوي واضح ومحدد. ولا يوجد فكر موحد لكافة هذه الأطر.

تنظيم نسوي» بواسطة بعض النساء العربيات، ومقره في حيفا.

رافقت اقامة «كيان» نقاشات طويلة وحادة داخل مجموعة المؤسسات حول علمانية التنظيم أو عدم علمانيته، وحول السؤال ما إذا كانت ثمة حاجة لتحديد ذلك أم لا، وحول كون تنظيم «كيان» يتسع لنساء من فئات وانتماءات مختلفة ويمكنهن من الانضمام اليه. نقطة الانطلاق أو المحرك كانت كيفية تحديد مفهومي النسوية والقومية في علاقتهما ببعضهما. طُرحت أسئلة مثل: كيف يمكنني كنسوية أن أحدد مدى نسوية امرأة أخرى وعلى أي مقياس؟ ومن المنطلق ذاته، أثير السؤال: ما هي معايير تحديد الهوية القومية، وهل تعريف أنفسنا كعربيات أو كفلسطينيات يعني أننا قوميات أكثر؟!! وهل نحن كنسويات بحاجة الى أن نكتب في هويتنا أننا عربيات لنثبت عروبتنا أو فلسطينيات لنثبت فلسطينيتنا؟ ولمن؟ ولماذا هناك حاجة لاثبات ذلك؟؟.

لقد احتد النقاش في موضوع النسوية والقومية وترتيبهما على سلم الأولوية في نظر التنظيم الجديد، وحول السؤال: هل يمكن تقديم النسوية، في ظل ظروفنا الراهنة كشعب تحول الى أقلية يهمها المحافظة على انتمائها ومعالم هويتها القومية، كمبدأ وكمرجعية يمكنها أن تضم نساء من المنتميات؟ ودار نقاش لم يحسم فيما لو كان اتخاذ القومي كعامل موازٍ للنسوي ليس تقوقعاً أو حتى «عنصرية» بمفهوم التقوقع حسب تعبير البعض، وبمعنى اقصاء نساء أخريات لكونهن ينتمين الى قوميات أخرى. كما واحتدم النقاش حول حسم موضوع انتماء العضوات والعضوية فسؤال السؤال: من هي المرأة العربية؟ هل هي المرأة التي تنتمي الى المجتمع العربي أم هي المرأة التي تتكلم اللغة العربية؟ هل هي المرأة التي تتخذ المجتمع العربي مجتمعاً لها؟.

فمن الممكن هنا أن تكون امرأة من قومية أخرى متزوجة من عربي مثلاً، أو متطوعة تعيش في المجتمع العربي وترغب بالانتماء إليه وتعتبر نفسها عربية؟ أو عربية لا تتكلم العربية وولدت في الخارج لوالدين عربيين؟؟...

كان الهدف من طرح أسئلة كثيرة هو ضمان التعددية، والحذر من التقوقع الذي قد يصل حدّ التعصب، وقد انعكست خلاصة هذه التساؤلات في هوية «كيان» فجاء تعريف «كيان» على أنه: «تنظيم نسوي اقامته نساء عربيات من منطلق الإيمان بوجوب تعميق النسوية كمركب مهم في ثقافتنا..»

وجاء في الهوية أيضاً: «ان مراحل التساؤل التي قطعناها حتى اقامة التنظيم رسمياً، تعكس بشكل كبير احدى السمات الأساسية لكيان، وهي الفحص المستمر والمتجدد لمختلف الأجوبة الجاهزة والشعارات التي تبدو وكأنها مفهومة ضمناً..».

وورد في إعلان الهوية أيضاً: «حقيقة أن المبادرة لاقامة «كيان» جاءت من مجموعة نساء عربيات، لا تعني أننا نضع قضايا النساء العربيات في البعد القومي أو المدني فقط، فإلى جانب وعينا لخصوصية العديد من قضايانا، ندرك انه يجب وضعها في السياق الأوسع والأكثر تركيباً، بمعنى الانطلاق من رؤية النسوية كمركب أخلاقي أيضاً، نسعى من خلاله الى تسليط الضوء على انتمائنا الإنساني، وليس على التقسيمات المختلفة اللاحقة فقط».

إلا أن هذاالتوجه لم يصمد كثيراً، وليس هذا من قبيل الصدفة، فبالتزامن مع احداث انتفاضة الأقصى الأخيرة لشعبنا، أعيد طرح السؤال حول هوية «كيان» النسوية وهل هي معزولة أو يمكن تجزئتها عن هويتنا القومية؟.. ومن جديد أعيد طرح سؤال:

«هل يمكن لكيان كتنظيم يضم نساء عربيات ويعمل داخل المجتمع العربي أن يكون شريكاً في ائتلافات مع نساء يهوديات؟ نساء لسن شرطاً نسويات!! وان كان الجواب أوتوماتيكياً بالنفي فما معنى النسوية وأين القواسم المشتركة بين جمهور النساء فيما بعد البعد القومي، وهل يمكن الدعوة الى تغيير اجتماعي دون تغيير مبنى المجتمع!.

هذه الأسئلة وأخرى كانت في عداد المحسومة سابقاً أثيرت مجدداً، وما زالت لحين كتابة هذه السطور قيد النقاش والبحث.

تكمن نقطة قوة «كيان» ولربما أيضاً نقطة ضعفه في كونه يشهد حركة وديناميكية مستمرتين في محاولة بناء الهوية والبحث عن الذات

الجماعية المستمر، فكثير من الأشياء التي اتفق عليها أعيد اثارتها عند الحاجة وما هو مقبول اليوم من الممكن أن يتغير غداً.

«البديل ـ ائتلاف لمحاربة جريمة شرف العائلة» اطار غير نسائي وطرح راديكالي نسوي

تشكلت قاعدة «البديل» من أطر نسوية وجماهيرية نشطة في مجال حقوق الإنسان. في سنة ١٩٩٤ أعلن عن تأسيس ائتلاف «البديل» ـ الائتلاف لمحاربة جريمة شرف العائلة والذي تشكل من أطر وهيئات وأفراد ناشطين في الحقل النسوي وقضايا المرأة وحقوق الإنسان.

بدأت البوادر لتشكل «البديل» في سنة ١٩٩٠، عندما قامت مجموعة من الرجال والنساء النشيطين في المجالات المذكورة بالتجند للتوقيع على عريضة طالبت فيها باستقالة رئيس لجنة المتابعة للسلطات المحلية العربية في حينه، وذلك لاستغلاله منصبه والشهادة لصالح أب قتل ابنته على خلفية ما يسمى بشرف العائلة...

شكلت هذه المجموعة فيما بعد النواة التي قام حولها اطار «البديل».

لم تحظ هذه المجموعة بالتغطية الإعلامية الكافية ـ خاصة من الاعلام العبري ـ كما حدث مع «الفنار، ولربما لم يكن الإعلام العبري معنياً بإبراز المجتمع العربي كمجتمع يحوي رجالاً تقدميين في طروحاتهم يحاربون ظاهرة كظاهرة «القتل على خلفية الشرف» ولم ير في ذلك تجديداً!! بينما نرى كيف انه يتسابق لتغطية مبادرة مشابهة تقوم بها نساء ـ الفنار!!.

جاء في هوية البديل: «ان اقامة البديل جاءت من منطلق القناعة بخطورة ظاهرة «شرف العائلة» وقناعة بالأهداف التي نتفق عليها، وتتويجاً لمرحلة من التعاون في مواجهة الموضوع، والضرورة في توحيد كل الطاقات الممكنة في اطار مشترك لمقاومة هذه الآفة الاجتماعية والحد منها، ومواجهة المفاهيم والبنى السائدة التي تشكل أرضية لوجودها.

إن رؤيتنا مصطلح «شرف العائلة» جريمة تأتي من خلال وعينا انه لا يمكن اعطاء المصطلح مفهوماً ايجابياً كونه ينسب كل معاناة المجتمع لجسد المرأة وسلوكياتها الفردية ما يعطي شرعية لسلوكيات اجتماعية تحد من حرية المرأة وتطورها مستخدمة كافة أشكال العنف واقصاها القتل».

ـ تعامل «البديل» مع الصامتين على الجريمة على أنهم شركاء يمهدون بصمتهم، الأرض الخصبة لقيام الممارسات البشعة ضد النساء.

ـ تعامل «البديل» مع الممارسات تجاه المرأة تحت شعار شرف العائلة على أنها جريمة وحددها على أنها كذلك.

ـ طرح البديل شعاراً وفكراً راديكالياً بتأكيده حق المرأة في جسدها وسلوكياتها.

ـ نجح البديل اعلامياً، خاصة، حيث لقي المعارضة والتهميش عند اقامته، ثم تسارعت وسائل الإعلام لتغطية نشاطاته ومواقفه والتعقيب عليها.

ـ نجح «البديل» بالتأثير على الهيئات السياسية والأحزاب ـ حتى ولو جزئياً حيث تسابقت الأحزاب السياسية على تبني شعارات ومبادئ له ـ ولو على مستوى التصريح العلني فقط.

ـ نجح البديل في استقطاب هيئات وأطر مختلفة كلجنة المتابعة والأحزاب، ورجال دين، حول موقف مندد من قتل النساء ـ موقف انساني، فسارع جزء منهم بإعلان رفضه للقتل. وقامت لجنة المتابعة باتخاذ قرار مناهض للعنف ضد المرأة في احدى جلساتها سنة ١٩٩٥، إلا أن هذا الموقف بقي على الورق وكان موقفاً لمرة واحدة.

ـ لم ينجح البديل في استقطاب شركاء له حول شعار حق المرأة في جسدها وسلوكياتها، حتى أن أطراً سياسية تقدمية بمفاهيمها الاجتماعية وبالموقف من المرأة رفضت الانضمام للمظاهرة القطرية التي أجريت بالناصرة تحت هذا الشعار، وكان شرطها الأساسي هو ازالة هذا الشعار من المظاهرة..

ـ لم يتخط «البديل» النخبة بشعاراته ومفاهيمه رغم أنه أثر على المجتمع، خاصة في موضوع المسؤولية الجماعية التي تتجسد بالصمت على الممارسات ضد المرأة.

ـ من الجدير ذكره أن «البديل» توقف رسمياً عن العمل كائتلاف في بداية ٢٠٠١، وقد استمر بعد ذلك كمشروع داخل جمعية «السوار» التي تبنت المشروع.

مجلس النساء العربيات ـ اطار نسائي

قام مجلس النساء العربيات الفلسطينيات كتنظيم نسائي قطري ـ كما تم تعريفه من قبل القائمات عليه. أعلن عن تشكيله في المؤتمر المنعقد في أواخر شباط من العام ٢٠٠١: «ليؤكد على تدعيم وتعزيز مركز المرأة على كافة الأصعدة مع التركيز على خصوصيتها الحضارية وعلى دور المرأة المهم جداً في العمل على دمقرطة المجتمع..». اعتمد المجلس «أسساً ومبادئ ـ دمقرطة المجتمع، التعددية، المشاركة والتشبيك، الشفافية»..

أثيرت في المؤتمر المذكور مجدداً تساؤلات الهوية والتعددية ودار نقاش

حول موضوعات الديني والعلماني، والقومي أمام اللاصهيوني، النسوي أم النسائي، وقد أجمعت المشاركات اللاتي بلغ عددهن قرابة المائة وثلاثين مشتركة على أن النقاش مفتوح والمجلس يضم علمانيات ومتدينات، نسويات وغير نسويات من كافة المناطق والانتماءات، وتم الاجماع بين المشاركات، ومن خلال ورقة العمل التي تمت صياغتها لاحقاً، على أن لا مكان لنساء مع انتماء لأحزاب صهيونية في هذا الاطار. أكدت القائمات على المجلس في القرار المذكور على أن العامل الموحد المتفق عليه هو القومي.

من المبكر، تقييم المجلس ايجاباً وسلباً وهو في طور التشكل، حيث ان طروحاته الأولية تخص النساء وتعالج قضاياهن كالصحة والعمل من جهة معينة، إلا أن آليات العمل والنهج الذي سيتبعه ومبناه التنظيمي ورؤياه المستقبلية ستحدد وجهته وماهيته من جهة أخرى.

من الجدير هنا أن يطرح التساؤل حول مدى تعددية وشمولية هذا التنظيم كما يبتغيها ومدى قدرته على استيعاب هذه التعددية، وثمن هذه التعددية، وماهية ونوعية التعددية (تعددية أفراد أم هيئات أم نموذجاً دامجاً لكليهما).

في اعتقادي أنه في حال اكتفاء المجلس بكونه تعددياً فردياً فلا يمكنه ان يكون ناطقاً باسم جميع النساء وخاصة المؤطرات والممثلات بهيئات مختلفة منها المؤسساتية ومنها الحزبية، وعليه أن يعي وأن يعكس ذلك في هويته.

لا تشمل مبادئ وأسس وأهداف المجلس موقفاً واضحاً علنياً من قضية انتهاك حق المرأة في قراراتها المتعلقة بجسدها ومصيرها وقضايا الأحوال الشخصية.

لقد اختار المجلس ان يبحث عن العام والشامل المشترك بين جمهور النساء ليتيح المجال للتعددية. يبرز هذا الموقف نخبوية الفكر النسوي أيضاً، ولا بد أن يؤثر هذا على مقدرته على توسيع قاعدته الشعبية.

خاتمة

من خلال استعراض نموذجي العمل الأوليين: تشكلات نسوية داخل أطر غير عربية، وأطر عربية ـ نرى أن القاعدة النسوية انحصرت في النخبة وبقيت نخبوية ولم تستطع ان توسع قاعدتها الشعبية ومدها الجماهيري، وبقي الخطاب النسوي خطاباً غريباً يهدد مبنى المجتمع وبناه الاجتماعية الأبوية التقليدية خاصة وانه انحصر في كونه خطاباً أحادي الجانب يعالج قضية المرأة من منظور محدد. وبينما بقي على الأغلب عمل الأطر المشتركة خدماتياً اتسّع عمل الاطر العربية ليشمل الجانب التوعوي والدعوة الى تغيير البنى والمفاهيم الاجتماعية حول النظرة والتربية المختلفتين للجنسين.

وقد بقيت قضايا النساء تخص النساء وتعالج غالباً من قبل النساء ولم تتحول لقضية المجتمع بأكمله.

تؤكد تجربة «الفنار» و«البديل» على تأثير الاعلام سلباً وايجاباً في تغيير مفاهيم وممارسات معينة وحتى الصعبة منها «كقتل النساء على خلفية شرف العائلة». إلا أنها تبرز مجدداً نخبوية وغربة هذا الطرح وهذا الفكر.

إن في اختيار مجلس النساء التعددية هدفاً له ما يثير تساؤلاً أمام الأطر النسوية حول امكانية تحولها لأطر شعبية وقدرتها على ذلك والاشكاليات النابعة من محدودية تأثيرها على جمهور واسع من النساء والمجتمع.

ما يميز الأطر النسوية الفاعلة في الحقل هو نضوجها من خلال الحاجة والتجربة الذاتية وكون الغالبية العظمى من هذه الأطر والفاعلات فيها هن من النساء النشيطات اجتماعياً وسياسياً، وفي المنتميات للنخبة، حيث تفتقر الحركات النسائية بين صفوفها إلى النساء المنتميات للقاعدة الشعبية، إلا أنها تفتقر أيضاً إلى الباحثات والدارسات رغم التغيير النسبي والذي يبرز في الاجتهادات المتواضعة في الفترة الأخيرة.

لا تنتمي النساء الفاعلات في الأطر النسوية الى تيار نسوي واضح ومحدد. ولا يوجد فكر موحد لكافة هذه الأطر.

* إن مرحلة نشوء أطر عربية نسوية مستقلة عن الأطر الذكورية واليهودية، ممكن اعتبارها مساراً طبيعياً لتطورها وعلامات نضوج وتحرر، ومن الممكن أن تكون هي المؤشرات لبلورة فكر نسوي وحركة نسوية عربية مع خصوصية تميزها عن الحركات النسوية الأخرى، حيث تنطلق من حاجاتها وواقعها السياسي والاجتماعي والجغرافي ولا تكون نسخاً أو استنساخاً للنماذج النسوية الأخرى.

على النسويات والأطر النسوية اجراء بحث وحوار جدي ونقدي فيما بينها والقيام بفحص آليات عملها ومدى تأثير خطابها في احداث تغييرات في البنى والقيم الاجتماعية السائدة التي تحد من مكانة المرأة ومن تطورها ومن تقدمها في مواقع صنع القرار.

وعليها أن تبحث عن الآلية الحقيقية لتوسيع قاعدة النساء والرجال من الناحية الفكرية وليس الكمية فقط، التي تؤيد وتذوت مفاهيم نسوية وتسعى لتعميمها وتطبيقها في مجتمعنا والبحث عن وسائل جديدة اضافية في تقييم نجاحها وفشلها تعتمد الشفافية والمشاركة ـ مشاركة جمهور واسع من النساء والرجال وليس فقط الناشطات النسويات.

مراجع :

الفنار ـ نشرة لمرة واحدة. حزيران ١٩٩١ برنامج عمل.

السوار ـ العدد الرابع عشر / صيف، ١٩٩٧ كلمة العدد.

صحيفة «يديعوت احرونوت».

هوية كيان.

هوية البديل.

اتجاه ـ دليل الجمعيات.

مداخلة

سمدار بيري*

الصحافة الاسرائيلية والفضائيات العربية

أود بداية الاعراب عن امتناني للدعوة التي تلقيتها من مركز «إعلام»، حيث أن الساعات الثلاث التي أمضيتها مستمعة للمحاضرات والمداخلات التي قُدِّمت كانت بالنسبة إليّ بالتأكيد درساً مهماً استطعت من خلاله الوقوف على «الجروح المفتوحة» والشرخ القائم بين الوسطين اليهودي والعربي في اسرائيل، وهو بلا شك موضوع يستحق ويحتاج إلى المعالجة، كما أنه مهم جداً من أجل الاستمرار في اجراء نقاشات وحوارات من هذا النوع بين إعلاميين وخبراء أو مختصين من الجانبين، ذلك لأننا موجودون في المكان نفسه، نعيش نفس الواقع الصعب ولدينا مشكلات، لا أقول أنها نفس المشكلات بعينها، لكنها مشكلات صعبة للغاية .. وإذا احتفظ كل طرف بالعداء والبغض اللذين يكنهما للطرف الآخر بينه وبين نفسه، فلا أظن أن هذا الأمر سيفضي للتوصل إلى أي حل، لا سيما وأننا نتحدث الآن عن فترة من الحوار.

لقد طُلب مني التحدث عن «الفضائيات»، سوف أغتنم هذه الفرصة لأتحدث أيضاً عن مجال عملي. وحيث أننا في منتدى اعلامي، أود الرجوع إلى قصة الطفل محمد الدرة، لأعرض الزاوية أو الطريقة التي عالجنا فيها هذا الموضوع .. لقد تأثرت جداً من قصة هذا الطفل ووضعت بالتأكيد روحي على راحتي .. على الأقل هكذا اعتقدوا في الصحيفة.

في اليوم التالي لقيام عاهل الأردن الملك عبد الله بارسال طائرة إلى غزة لتنقل والده الجريح – والد محمد الدرة – ومجموعة أخرى من الجرحى الفلسطينيين لمعالجتهم في مشفى بالعاصمة الأردنية، توجهت إلى المستشفى الملكي – مدينة الحسين الطبية – وقررت دون التشاور مع أحد الدخول واجراء مقابلة مع والد محمد الدرة، لكن زيادة في التحوط دعوت أحد زملائي الصحافيين في الأردن إلى مرافقتي، فانتظرني

* مراسلة صحيفة «يديعوت أحرونوت» للشؤون العربية، وألقيت مداخلتها في يوم دراسي عقد في الناصرة ٢٠٠٢/١/٢٧.

عند مدخل المستشفى حيث دخلنا سوياً. كانت الأجواء متوترة للغاية.. تمشينا في دروب المستشفى الواسع، حيث أخبرني زميلي الأردني أن علينا الحصول على إذن بالدخول إلى داخل المستشفى، فقلت له: اسمع إذا كنا سننتظر الحصول على إذن، فلن نصل إلاّ بعد يومين، وربما لن يسمحوا لنا نهائياً بالدخول.. تعال بنا نقوم بذلك على الطريقة الاسرائيلية.. أوصلني فقط إلى الحجرة، سوف ندخل وسنرى ما سيحدث .. قال لي: أتوسل إليك ألا تفعلي شيئاً واحداً فقط .. أن لا تتحدثي باللغة العبرية، لا تقولي أنكِ من اسرائيل، فسوف ندخل وليكن ما يكن.. دخلنا إلى قاعة واسعة جداً، احتوت على ما أظن على أربعة عشر سريراً رقد عليها جرحى فلسطينيون نقلوا إلى الأردن لتلقي العلاج الطبي، وقد لاحظنا بجانب أحد الأسرة جَلَبة كبيرة جداً حيث تحلق حول السرير، حشد كبير من الناس، وكان هناك وفدان طبيان، أحدهما من الباكستان والثاني من العراق، جاءا لرؤية (عيادة) الجرحى الفلسطينيين، وخصوصاً والد محمد الدرة (جمال).

توجهت مع زميلي الصحافي الأردني صوب سرير الأب (جمال)، وفي تلك الأثناء خيم هدوء في المكان.. وأعتقد أنهم سمحوا لي بالاقتراب من السرير بحكم كوني امرأة، ولا أظن أن أحداً من المتواجدين قد عرف من أنا ومن أين أتيت.. عندئذٍ بدأت بالتحدث مع والد محمد الدرة باللغة العربية.. جمال، الذي رقد على ظهره موصولاً بمختلف أنواع الأجهزة الطبية، أصغى إلى كلامي، ثم ما لبث أن حدجني بنظراته المتفحصة، حيث لاحظ لكنتي غير الشرقية تماماً، فخاطبني باللغة العبرية قائلاً: «أنتِ صحافية اسرائيلية .. أليس كذلك؟!» وأردف: «في أية صحيفة تعملين؟». قلت له: إنني من صحيفة «يديعوت أحرونوت».. فقال: «إجلسي» مشيراً إلى سريره .. جلست على سريره، لنتبادل أمام أنظار أعضاء البعثة العراقية الذين بدت عليهم الدهشة، أطراف الحديث الذي روى لي خلاله عن ظروف اصابته وعن مصرع ابنه بين ذراعيه، وكان ما رواه مفزعاً ومريعاً للغاية.. دونت أقواله التي نشرت في الصحيفة (يديعوت) وأعتقد أن ذلك تم بصورة معقولة جداً.

قررت الاستمرار في متابعة هذا الموضوع.. في الصحيفة ارتأينا القيام بمحاولة نجمع فيها بين أفراد عائلة «الدرة» وإحدى العائلات الاسرائيلية الثكلى. توجهنا إلى عائلة «شاحك» التي قتلت ابنتها في يوم عيد ميلادها في عيد الـ «بوريم» (عيد المساخر اليهودي) في «ديزنغوف سنتر» في تل أبيب، واقترحنا على أفراد العائلة الذهاب للقاء عائلة «الدُرّة». اتصلت هاتفيا بالأب لأسأله عن رأيه في الأمر.. كان اللقاء صعباً جداً .. بمعنى من ناحية المشاعر .. لكنه (اللقاء) كان صعباً أيضاً نظراً لأن الشخصين لم يتحدثا بنفس اللغة، لكن كان هناك اتصال، وكان هناك تقرير مطول جداً نشر في «يديعوت أحرونوت» مرفقاً بصور .. وبالمناسبة فقد نشر التقرير عشية إحياء ذكرى قتلى حروب اسرائيل وأنتم تعرفون أن عدد الصحيفة في هذه المناسبة التي تصادف أيضاً عشية «عيد استقلال اسرائيل» يصدر دوماً في ديباجة أشبه بالطقوس الدينية ويتناول شتى القصص والحكايات الروتينية المعهودة في «يوم استقلال» دولة اسرائيل، لكن في هذه المرة وعلى غير العادة، ها هو يحتوي على شيء من نوع آخر، وكان ذلك في أثناء الانتفاضة.. قصة أم ثكلى اسرائيلية وأم ثكلى فلسطينية.

كمية ردود الفعل والتعليقات التي تلقيناها إثر نشر هذه القصة كانت في الواقع مدهشة .. وأود أن أنوه بالاتصالات الهاتفية والرسائل التي تلقيناها من الوسط العربي في اسرائيل من جانب أشخاص عاديين وعائلات ثكلى حين أثنى هؤلاء على هذه الخطوة من جانب الصحيفة بنشرها لهذه القصة الإنسانية للعائلتين المذكورتين. كذلك فقد نشرت القصة بأكملها في صحيفة عربية واسعة الانتشار تصدر في لندن (صحيفة «الشرق الأوسط»)، وبحسب ما أعرف فقد تلقت العائلتان اتصالات هاتفية عديدة من مواطنين في الوسط العربي في اسرائيل، ومن دول عربية أيضاً. هذا يعني، حسب اعتقادي، أن هذه القصة التي أتمنى ألاّ تتكرر مجدداً، كان لها إسهام ما في النقاش والحوار، لكن بالرغم من كل ذلك لم يتغاضوا في «يديعوت أحرونوت» كلياً عما يحاول المرء أن يراه في القصة.

تحدثنا هنا عن عمل المراسلين للشؤون العربية في الصحافة الاسرائيلية.. لا أنوي هنا استغابة أحد ولا أعتزم طرح موقف ... أريد فقط طرح حقيقة واقعية لما حدث. أنتم تعرفون أن هناك مراسلين لشؤون الشرق الأوسط وأنا واحدة منهم، ففي كل صحيفة يوجد مراسل مهمته تغطية شؤون الشرق الأوسط، وهذا يشمل الدول العربية وعملية السلام والمفاوضات إذا كانت هناك مفاوضات سلام .. وفي الواقع فقد كان لي شرف القيام بهذه المهمة منذ الخطوات الأولى أو البدايات حينما وصل الرئيس السادات في زيارته الأولى لاسرائيل .. لكم أن تتصوروا ما

تعنيه مدة ٢٣ عاماً .. لقد رأيت منذ ذلك الحين أن واجبي والتزامي تجاه جمهور القراء – وأنا أعرف أن قراء «يديعوت أحرونوت» ليسوا فقط من ناطقي العبرية، بل ومن الناطقين بالعربية أيضاً – أن أقوم إلى جانب كتابة التقرير والتحليل والتغطية اليومية باطلاع الجمهور في اسرائيل على ما يدور ويعتمل في الشارع العربي، ولعلي كنت في ذلك معروفة باتصالي أو تواصلي الجديد مع العالم العربي .. أجل فقد سافرت إلى هناك كثيراً .. ربما مئات المرات، أعتقد أنني زرت مصر حوالي ستمائة مرة، وفي بعض هذه الزيارات، مكثت هناك فترات طويلة، حيث تجولت في الشوارع والتقيت بالناس وجلست في أماكن عامة، وذهبت إلى المسرح والسينما.. فقد تجولت وكتبت واستمتعت جداً بهذا العمل.. لا أزعم أنني كنت بوق دعاية للشارع العربي، إذ أنني عرضت الجوانب الايجابية والسلبية والمناخ المناوئ للسلام ومظاهر المقاطعة و«القوائم السوداء» .. عندما تم التوصل إلى اتفاق السلام مع الأردن رأيت أن من واجبي القيام بنفس العمل / المهمة، تماماً، حيث زرت الأردن عشرات المرات والتقيت مع مختلف فئات الناس وكتبت عدداً كبيراً من التقارير، وهكذا دواليك .. وقد زرت لغاية اليوم بجواز سفري الاسرائيلي ثماني دول عربية. الآن، ومنذ اندلاع الانتفاضة الحالية، عدت لأنكفيء على نفسي ومع زملائي المراسلين للشؤون العربية، فقد عدنا إلى الحالة التي سادت عشية زيارة الرئيس السادات (للقدس)... إنها نفس الحال تقريباً .. فنحن مراسلون دون ميدان أو بعيداً عن ميدان عملنا المفترض .. هذا يعني أننا فقدنا امكانية التجوال في العالم العربي .. وهو يعني أيضاً أننا عدنا إلى الأيام التي كنا نغطي فيها شؤون العالم العربي عن طريق تقارير الراديو والصحف التي كانت تنقل لنا بتأخير كبير أخبار دول العالم العربي، وإذا ما كنا محظوظين، كنا نلتقي مع أشخاص زاروا العالم العربي .. لكن هذا هو كل ما كان متاحاً لنا.

لقد عدنا من ناحية عملية إلى نفس هذا الوضع تقريباً .. بمعنى، انني استطيع التوجه إلى مصر، لكنني سأواجه صعوبة بالغة في توسيع دائرة التغطية الصحافية نظراً لأن الناس هناك لا يريدون التحدث مع اسرائيليين. فهناك مقاطعة وتحذير من جانب نقابة الصحافيين (المصريين) من مغبة القيام بخطوات تطبيعية أو التعاون مع صحافيين اسرائيليين. نفس الشيء في الأردن. قبل شهر واحد فقط ارتكب محرر صحيفة «الأهالي» خطأً مهنياً حينما أجرى مقابلة مع وزير الخارجية (الاسرائيلي) شمعون بيرس، وصدقوني أن هذا الأخير (بيرس) لم يُدل في المقابلة بأي شيء غير مألوف أو ما من شأنه أن يثير ضجة اعلامية، لكن الضجة التي أثارها محرر الصحيفة كانت في مجرد اجراء المقابلة في حد ذاتها، ولذلك تم استدعاؤه إلى نقابة الصحافيين حيث أضطر إلى توجيه رسالة اعتذار عن زيارته لاسرائيل .. وللعلم فقط فإن من لا ينتمي إلى نقابة أو منظمة مهنية في احدى الدول العربية لا يمكنه أن يعمل في مجال تخصصه ومهنته، وهذا يعني مثلاً أنه إذا تم فصل الممثل الكوميدي الأردني، هشام يانس، من رابطة الفنانين في الأردن، فإنه سيضطر للعمل بصفة شخصية .. وإذا أُبعد المخرج علي سالم من اتحاد المخرجين في مصر فإن عليه العمل بصورة مستقلة أو أن يدعموه بشكل آخر وإلاّ فإنه لن يستطيع اعالة نفسه.. هذا يعني أنه في ظل الوضع الراهن، لا تتوفر امكانية لإقامة تطبيع يتعدى المستوى الرسمي. الآن يتحدثون هنا عن تأثير على الشارع الاسرائيلي .. وأنا أعتقد حقاً أن الشارع الاسرائيلي هو الذي يُملي في المحصلة جدول الأعمال، ولدينا مثال الانسحاب من لبنان، ومثال حركات السلام الاسرائيلية.. لكن حينما نكون عالقين في طريق مسدود كالذي نحن فيه، وتكون وسائل الإعلام التي تعكس أو يفترض أن تكون مرآة عاكسة للطرف الثاني، وعلى الأقل بالنسبة إليّ، حيث أصطدم بجدار منيع، فما الذي يمكنني أن أفعله .. عندئذ سأعود إلى منزلي لأجلس أمام الانترنت وأتصفح الجرائد العربية، وأنا أقرأ جميع الصحف المهمة على الانترنت، ثم أقوم بنقلها أو الاقتباس منها مع قليل من الاضافات من جانبي .. أحياناً هناك أشخاص يخطئون أو يقعوا فريسة تضليل، وذلك لأنه لا تتوفر لدينا أية طريقة للتحقق من الأمور.. حاولوا الاتصال بمتحدث رسمي (عربي) وقدموا أنفسكم بصفة صحافي اسرائيلي .. سوف ترون أن هذا يشكل بالتأكيد مشكلة بالنسبة للصحافي الاسرائيلي.

ومثلما تفعل «الجزيرة» ذلك على مستوى التلفزيون، هكذا تفعل أيضاً صحف «الحياة» و«الشرق الأوسط» وإلى حد ما «القدس العربي»، التي تصدر في لندن، حيث تجبر هذه الصحف وسائل الاعلام والصحافة العربية على محاولة اللحاق بها والسير في إثرها وأنا أرى في ذلك ظاهرة ايجابية وبناءة للغاية.. وتبقى المشكلة أنه بعدما تُطفأ أنوار عدسات الإعلام المرئي والمقروء، فإننا نبقى هنا نواجه مشكلة المقاطعة التي يفرضونها في العالم العربي على وسائل الاعلام الاسرائيلية، وهذا من وجهة نظري جد خطير وسيء على حدّ سواء.

لننتقل الآن إلى مشكلة لم تحل .. سأتحول إلى الموضوع الذي من المفترض أن أتحدث عنه وهو موضوع القنوات الفضائية. عنوان المحاضرة هو: هل تشكل «الفضائيات» خطراً على اسرائيل؟!

أي خطر هو هذا؟! خطر ارهاب .. كلا، هذا ليس خطر ارهاب .. أنا لا استطيع التحدث باسم آخرين لدينا .. فنحن نعلم أن وزير الاتصالات

روبي ربلين أراد اغلاق أو منع بث محطة «الجزيرة» (القطرية)، لكنه عاد وتراجع عن نيته.. أنا لا أرى في هذه المحطة أية خطورة.. وأنا أتحدث بالدرجة الأولى عن محطة «الجزيرة» ومحطة الـ MBC السعودية التي تبث من لندن، وعن محطة «دبي». لدي في البيت مجموعة كبيرة من القنوات، وأنا أشاهد جميع المحطات العربية الممكن مشاهدتها ومحطتي التلفزيون السوري والمغربي. لا يوجد هنا أي خطر، على العكس، أعتقد أن الموضوع هو موضوع نسبة المشاهدين العالية لمحطة «الجزيرة».. ولا أقول أن كل شيء كما يرام في هذه المحطة، لكن الظاهرة التي أوجدتها محطة «الجزيرة» وكذلك الوقائع الميدانية، أدخلتا منطقتنا في لجةٍ إعلامية، بمعنى أن «الجزيرة» نجحت في اثارة خصومات مع بلدان العالم العربي، علماً أن زعماء العالم العربي، بمن فيهم زعماء مصر والأردن وسورية لا يحصلون وليس لهم موطئ قدم في المحطة.. ويبدو لي أن المحطة لم تتمكن من الدخول إلى المملكة السعودية.. قبل بضعة أيام فقط وبخ ولي العهد السعودي مراسل «الجزيرة» قائلاً له: أنت تزرع الفتنة وتخرب التضامن العربي .. لكن «الجزيرة» تمثل ظاهرة قائمة. إنها ظاهرة بكونها نجحت في خلق واقع معين وزجت الجميع في دوامة. بالنسبة للمحطة الدعائية العربية التي تريد حكومة اسرائيل اقامتها (عقد اليوم الدراسي قبل اطلاق الفضائية فعلاً) والتي يتحدثون عنها طيلة الوقت، فقد انبثقت فكرتها في الواقع من محطة «الجزيرة» لتكون بمثابة «رد» على «الجزيرة».. ومن جهتي فإنني لا أرى أن هذه المحطة سوف تقوم .. ما أراه فقط هو المجادلات والمشاحنات، ولكن أين هذا من «الجزيرة».. إلى ذلك كانت هناك فترة معينة – وأنا أتابع برامج «الجزيرة» لأن ذلك جزء من عملي ومن اهتماماتي – كانت فيها المحطة في الواقع أحادية الجانب .. بمعنى أنها عرضت صورة الوضع فقط من الزاوية الفلسطينية، علماً أننا الآن في حالة حرب، وفي الحرب هناك طرفان .. لكن «الجزيرة» ذهبت فقط إلى الجانب أو الطرف الفلسطيني. وإذا كنت سأتعرض إلى حدث معين، وأنا أتحدث هنا عن قوة وقدرة محطة «الجزيرة»، فسوف أعود إلى بداية شهر تشرين الثاني (٢٠٠٠) بعد أسبوعين من اندلاع الانتفاضة، عندما قامت اسرائيل، رداً على حادث قتل الجنديين في رام الله، بقصف مقرات السلطة الفلسطينية في غزة، حيث تواجد هناك فريق من محطة «الجزيرة» أرسل تقريراً مسهباً عن هذه القصة (القصف) وهو تقرير انفردت به «الجزيرة»، وتم بثه في مختلف أنحاء العالم العربي حيث ترك تأثيراً واسعاً. وقد شاهد التقرير أيضاً الرئيس المصري حسني مبارك، وفي اليوم التالي كان سفيره لدى اسرائيل يشق طريقه عائداً إلى بلاده.. كذلك صرح الرئيس مبارك نفسه قائلاً: «شاهدت الصور والقصف، وشاهدت طائرات F16.. لم أستطع الجلوس مكتوف الأيدي، لذلك استدعيت بسيوني». منذ ذلك الحين فقدت آثار بسيوني ولم يعد له ذكر .. وأنا لا أرى أن سفيراً مصرياً سوف يعود قريباً إلى تل أبيب.. هنا، تكمن قوة محطة «الجزيرة».. لكن هل نرى في ذلك تهديداً؟! لا، هذا ليس تهديداً أو خطراً، وأعتقد أن من المهم جداً أن تكون هناك قناة أو محطة اعلامية تعمل بصورة مستقلة خلافاً للقنوات الحكومية في العالم العربي، بحيث تهز هذه المحطة صانعي القرارات، لكن لنحاول ونجهد في عمل ذلك وسط عرض الزاوية، أو وجهة النظر الاسرائيلية.. فهي، في اللحظة التي لا تعرض فيها وجهة النظر الاسرائيلية، إنما تخطئ في اصابة الهدف. الآن نرى أنه أقيم، في أعقاب محطة الجزيرة، موقع على الانترنت باللغة العربية لصحيفة «يديعوت أحرونوت». (موقع YNET بالعربية). كذلك دشنت محطة CNN الاميركية مؤخراً قناة لها باللغة العربية على الانترنت.. وأعتقد أن هناك مساعٍ مصرية لفتح قناة لمحطة تلفزيون النيل (باللغة العبرية)، وهي لا تزال مساعٍ متعثرة إذ أنه لا يوجد مشاهدون لهذه القناة كما أن جمهورها المستهدف غير قادر على التقاط أو استقبال بث هذه المحطة.. هناك في اعتقادي، جانبان لهذا التوجه: أحداث الحادي عشر من أيلول والميل نحو فتح قناة اتصال ما مع الجمهور في اسرائيل من جهة، وما تحظى به محطة «الجزيرة» من متابعة واهتمام في الوسط الاسرائيلي.. في الوسط العربي الاسرائيلي، من جهة ثانية.

أنا لا أرى في ذلك بأي حال من الأحوال خطراً، بل على العكس خاصة في اللحظة التي تشتد فيها المنافسة. ومثلما تفعل «الجزيرة» ذلك على مستوى التلفزيون، هكذا تفعل أيضاً صحف «الحياة» و«الشرق الأوسط» وإلى حد ما «القدس العربي»، التي تصدر في لندن، حيث تجبر هذه الصحف وسائل الاعلام والصحافة العربية على محاولة اللحاق بها والسير في إثرها وأنا أرى في ذلك ظاهرة ايجابية وبناءة للغاية.. وتبقى المشكلة أنه بعدما تُطفأ أنوار عدسات الإعلام المرئي والمقروء، فإننا نبقى هنا نواجه مشكلة المقاطعة التي يفرضونها في العالم العربي على وسائل الاعلام الاسرائيلية، وهذا من وجهة نظري جد خطير وسيء على حدّ سواء.